مقياس: محاسبة وطنية

أستاذ المقياس : جنيدي أحمد

المحور الاول : ماهية المحاسبة الوطنية

1- نبذة تاريخية عن نشأة المحاسبة الوطنية

من خلال الرصد التاريخي، فإن فكرة عرض نتائج النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل وفق إطار منطقي منسق، ليست بحديثة النشأة، وإنما تعود إلى عهد التجاريين الذين كانوا سباقين في هذا المجال، لتتعاقب بعد ذلك العديد من المحاولات من طرف الفزيوقراطيين والكلاسيكيين وغيرهم، حيث يمكن إرجاع المحاولات الأولى المتعلقة بالمحاسبة الوطنية إلى القرن السابع عشر ، ويمكن حصرها في أعمال قام بها الأفراد بغية قياس رفاهية الأمم تفتقر إلى إطار محاسبي شامل، إلا أنها بقيت محاولات لا ترقى إلى مستوى المحاسبة الوطنية، في صورتها المعروفة اليوم، ولم يتحقق ذلك إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفيما يلي سنعرض أهم المحطات التي اجتازتها المحاسبة الوطنية حتى تأخذ شكلها الحالي:

1- عهد التجاريين (الماركنتليين):

يمكن أن نجد الجذور الأولى للمحاسبة الوطنية عند التجاريين، حيث قام "ويليام بيتي" بأول تقدير للدخل القومي الإنجليزي في سنة 1662م، وفي نهاية القرن السابع عشر قدم جريجوري كنيغ GREGORY KING دراسة حول الدخل القومي والاتفاق الوطني لإنجلترا وذلك لاحتياجات الحرب، كما قام أيضا بتقديرات مقارنة لنفس المجمعين بالنسبة لفرنسا وهولندا.

أما فوبان فقد اهتم في كتابه1707 la dixime royale بقياس دخل المملكة في فرنسا لاعتبارات ضريبية.

2- عهد الفيزيوقراط(الطبيعيون):

المحاولة الرائدة في هذه الفترة هي تلك التي قام بها كتاب المذهب الطبيعي على رأسهم العالم الفرنسي فرانسوا كيني (1664-1774) ، ففي مؤلفه الصادر في 1758 نجح في تصوير وتحليل مصادر وتوزيع الدخل الوطني وذلك من خلال جدوله الشهير المسمى "بالجدول الاقتصادي" وقد اعتبر من قبل بعض الاقتصاديين أبو المحاسبة الوطنية.

وفي سنة 1791 قام لافوا زييه في كتابه حول "الثورة القطرية" لمملكة فرنسا بدراسة الزراعة الفرنسية في شكل حسابات سنوية.

3- عهد الليبراليين:

في القرن 19 كان تأثير التيار الليبرالي مركزا على الأعمال المتعلقة بالدخل القومي فمن الاقتصاد الكلي أصبحت طريقة العلوم الاقتصادية جزئية تحت ضغط النيوكلاسيك حيث أصبح التحليل ينصب على السلوكيات الفردية وبعد ذلك يعود في اتجاه المجمعات الوطنية (مثل الدخل القومي ، الاتفاق القومي) فالحاجة على معرفة المجمعات الكبرى أصبحت أقل إلحاحا لأنه حسب التيار الليبرالي دور الدولة في الاقتصاد يجب أن يكون محدودا إلى أقل حد.

4- مؤسسو المحاسبة الوطنية في البلدان الرأسمالية :

لقد دافع فريديريك ليست عن الحماية فيما يخص التجارة الدولية ، وانتقد الليبرالية الاقتصادية ، مما ساهم في عودة ظهور الدراسات الشاملة و الكمية في الاقتصاد.

ولكن بعد الأزمة الكبرى لـ 1929 صار تدخل الدولة أمرا ضروريا، وعرفت المحاسبة انطلاقة كبيرة، وحتى تتدخل الدولة فهي بحاجة إلى إعلام خاص لأنها سوف تكون عاجزة عن وضع مخطط للتدخل بدون معرفة مستوى الاستهلاك أو الاستثمار أو الدخل على المستوى الوطني وبالتالي عاد الاهتمام من جديد بالتحليل الاقتصادي الكلي.

هذا التطور يجد جذوره في الفكر الكينزي بعد ظهور مؤلفه سنة 1936"النظرية العامة للعمالة، الفائدة، النقد" الذي أوضح أن الدخل القومي هو متغير محدد للتوازن الاقتصادي .

واهم الأعمال المتعلقة بالمحاسبة الوطنية ما يلي:

في الولايات المتحدة الأمريكية: أعمال ميراكيرتيس وموريس كوبلند (1935-1952) وأعمال ليونتيف (1936-1941) في نموذجه الشهير للمدخلات والمخرجات في بريطانيا تعتبر دراسات ج. ميدو و ج. ر.ستون (1941) والتي من أشهرها الورقة البيضاء على أنها المثال الأول للحسابات الوطنية.

وفي البلدان المنخفضة أعمال تري برجين ، وفي فرنسا أعمال فرانسوا بيرو ، ج. مرسويسكي وب. إيري الذين تعرضوا أساسا إلى المشكلات النظرية لإقامة محاسبة وطنية.

وفي الأخير هناك أنظمة عالمية للمحاسبة الوطنية مثل نظام OECE الذي أصبح OCDE (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في سنة 1960) ولكن الأهم منها هو نظام الأمم المتحدة الذي تم وضعه في 1950 وروجع في 1970 ، هذا النظام الجديد تستمد منه معظم الدول الصناعية وكذلك السائرة في طريق النمو أنظمتها المحاسبية الوطنية.

ولم تكن هناك محاسبة وطنية حقيقية تعمل على خدمة السياسة الاقتصادية إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

5- الدول الاشتراكية:

انطلاقا من أعمال ماركس حول الاقتصاد السياسي التي ظهرت في مؤلفه رأس المال (1867) تم وضع محاسبة وطنية بشكل أسرع مما كان عليه ، الأمر في الدول الرأسمالية والنظام المستخدم هو نظام المحاسبة للناتج المادي الذي تم وضعه في سنة 1965.

6- في الجزائر:

تعود الأعمال الأولى للمحاسبة القومية إلى ما قبل الاستقلال نحو 58-1959 بمناسبة وضع مخطط قسنطينة ، والذي استخدم النظام الفرنسي القديم.

هذا النظام هو الذي تم استخدامه مع بعض التعديلات بعد الاستقلال إلى سنة 1977 وبعد ذلك ظهر نظام جديد هو (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي يتجاوب بشكل أفضل مع حاجات الاقتصاد المخطط،هذا النظام يستمد بقوة من S.C.N (نظام المحاسبة الوطنية 1970) وأيضا من SCPM نظام حسابات الناتج المادي ولقد رافق هذا النظام الجديد وضع المخطط المحاسبي الوطني الجديد على مستوى محاسبة المؤسسات.

وأخيرا فإن S.C.E.A(نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية)، تزامن أيضا مع تحسين وإثراء الإعلام الإحصائي الذي أوكل لمدة طويلة إلى المديرية العامة للإحصائيات في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية مهمة وضع الحسابات الوطنية.

ومنذ سنة 1985 أصبحت من اختصاص الديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة ذات وصاية الوزير الأول 1988.

2- تعريف المحاسبة الوطنية هناك تعاريف عديدة للمحاسبة الوطنية نذكر أهمها : غالبية تعاريف المحاسبة الوطنية ترتكز على الهدف الأساسي لهذه الأخيرة والمتمثل في عرض بصفة مبسطة لمجمل النشاط الاقتصادي لبد ما.

وفي الواقع، إن المحاسبة الوطنية ليست هي الجغرافيا الاقتصادية ، وليست مجرد عرض إحصائي سنوي وإنما هي: أداة للملاحظة وتحليل الحياة الاقتصادية في آن واحد، وترمي إلى معرفة مجموع القنوات الاقتصادية وارتباطها، وتسمح بتعميم وتسجيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين، كل ذلك في إطار محاسبي مشترك ودقيق.

كما تمكن من معرفة الارتباط بين مختلف الممثلين الاقتصاديين ، وتخبرنا عن هيكلة ونمو الاقتصاد، فهي إذن وصف بعدي مرقم ومبسط للحياة الاقتصادية لبد ما، تضم المعلومات الاقتصادية في إطار محاسبي متناسق من خلال الجداول والحسابات التي تلخص بطريقة مبسطة مختلف مظاهر اقتصاد بلد ما وتسمح بتحليل بنيته ونموه.

والتوازن المحاسبي لهذه الحسابات والجداول يسمح بمراقبة انسجام النتائج المحصل عليها وهذا الانسجام يجعل كل نظام المحاسبة الوطنية يرتكز على جملة من التعاريف والاتفاقيات والقواعد والتسميات المجمعة في وثيقة منهجية موحدة والتي يجب احترامها من طرف المحاسبين القوميين.

هذه الوثيقة المنهجية تسمح لمستخدمي المحاسبة الوطنية "الحديث بنفس اللغة" وبهذا يمكن القول أن المحاسبة هي لغة اقتصادية خاصة قاموسها هو الوثيقة المنهجية.

كما تعتبر وسيلة ممتازة للتنبؤ بالنحو الاقتصادي حيث تسمح بالتنسيق بين الماضي والحاضر.

كما أن المحاسبة الوطنية ليست معزولة عن الإعلام الإحصائي الذي تعتبر أحد أكبر مستخدميه، إذ لا يمكن أن توجد محاسبة وطنية دون إحصائيات.

ونستنتج مما سبق أن المحاسبة الوطنية :

1- هي طريقة محاسبة تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخامة من أجل إعطاء صورة رقمية عامة، ولكنها مبسطة للاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة، وهي في نفس الوقت وسيلة ضرورية لخدمة السياسة الاقتصادية

2- وسيلة وإطار منهجي صمم خصيصا لقياس مجمل النشاط الاقتصادي في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة وعرض المعلومات المتعلقة بذلك النشاط الاقتصادي في صورة رقمية متكاملة تصلح أساسا لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة وترشيد عملية السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لتعرجات المسار الاقتصادي.

3- ويعرفها النظام الموسع للمحاسبة الوطنية الفرنسية على أنها تقنية للتحليل الإحصائي ، الهدف منها إعطاء وصف كمي للاقتصاد الوطني. أهداف ووظائف المحاسبة الوطنية

3- <u>أهداف المحاسبة الوطنية</u> : المحاسبة الوطنية لها فوائد و أهداف عديدة بحيث تسمح بعرض و وصف النشاط الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة على شكل معطيات و أرقام و جداول تستخدم من طرف أصحاب القرار و الباحثين و كل المهتمين في عدة مجالات، وفيما يلي أهم أهداف المحاسبة الوطنية:

- إظهار العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومدى اعتمادها على بعضها البعض، وعلى قطاع العالم الخارجي
- قياس وتحليل كمية التدفقات المالية والحقيقية في دولة ما ومصادرها
- قياس كمية الدخل الوطني وكيفية توزيعه على مختلف طبقات المجتمع
- عرض النشاط الاقتصادي بشكل يسمح بالتعرف على الظواهر الاقتصادية بشكل حسن والتنبؤ بالمستقبل مما يسمح بإعداد سياسات اقتصادية واتخاذ قرارات منسجمة ومتناسقة ، نتيجة الوسائل التي تتيحها من جداول وعلاقات بين مجمعات اقتصادية مختلفة.
- تمكن من مراقبة وتحليل الانحراف الواقع بين ما تم تنفيذه وبين ما كان مقررا

4- <u>وظائف المحاسبة الوطنية :</u>

يمكن إبراز بعض وظائف المحاسبة الوطنية في النقاط التالية:

1- يحتوي نظام المحاسبة الوطنية في شبكة هائلة في المعلومات التي تسمح ببناء و إعطاء المؤشرات الرئيسية لوضع السياسات الاقتصادية.

2- يلعب نظام الحسابات الاقتصادية دورا مركزيا بالنسبة لأصحاب القرار لأي بلد بحيث يساهم بطريقة فعالة في تقديم المعلومات والتحليلات عن الحالة الراهنة للاقتصاد واتجاهه المستقبلي، التي تكون ضرورية لاتخاذ القرارات الملائمة (السياسة الاقتصادية، الميزانية، الاستثمار...)

3- تستخدم الحسابات الوطنية في الدراسات الهيكلية ، وكذا التحليلات التي تعتمد على المقارنات الدولية، وكذلك في مجال الدراسات التنبيئة

4- تسمح الحسابات الاقتصادية بتحليل الدورة الاقتصادية وإبراز العلاقات الموجودة بين مختلف المجمعات الاقتصادية مثل: تقسيم السوق الداخلية، مكانة الدولة في الاقتصاد، سلوك العائلات و المؤسسات وتحليل الإنتاج.

5- التحليل الإحصائي على مدار السنة الواحدة يعطي صورة عن الاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة، والتي يمكن استخدامها كقاعدة للتقديرات مثل تقدير "الميزانية الاقتصادية"

6- تمدنا المحاسبة الوطنية باتجاه الاقتصاد، ولما تتجدد هذه التحليلات في سنة إلى أخرى تصبح جد هامة، إذ تتحول إلى تحليلات ديناميكية مثل حسابا معدل النمو أو الانكماش للاقتصاد.

7- تجمع الحسابات الوطنية المعطيات الإحصائية في إطار عام ومنطقي، تكون قابلة للمقارنة ومرتبطة فيما بينها بفصل تعاريف ومدونات مشتركة.

8- تسمح بتحليل التوازنات أو الاختلالات خلال الفترة موضوع التحليل

مثل التوازن بين الموارد والاستخدامات في ميزانية الدولة، والتوازن بين صافي الادخار الوطني وصافي الاستثمار الوطني ، والتوازن بين العرض الكلي والطب الكلي، وهذا التحليل يساعد دون شك على قياس حجم الفجوة التضخمية أو الفجوة الانكماشية في الاقتصاد الوطني وتحديد دور المتغيرات الاقتصادية المختلفة في تكوين هذه الفجوات بما يساعد على رسم السياسة الاقتصادية والتصحيحية على أسس علمية في الأجلين القصير والمتوسط

وهكذا يمكن القول أن استخدامات المحاسبة الوطنية لا تقتصر على الحكومات المصورة لها، وإنما تتعداها إلى المنظمات الدولية والنقابات العمالية والمؤسسات والشركات المختلفة، وكل جهة تجد في معطيات المحاسبة الوطنية ما يرشد سياستها نحو تحقيق أهدافها، فالمنظمات الدولية تستخدم هذه البيانات في سبيل عقد المقارنات الدولية قصد تحديد سياستها اتجاه البلد، أما النقابات العمالية فقد تستفيد من هذه المعطيات لاتخاذ قرارات تتعلق بالمطالبة بزيادة الأجور، ومقارنة حصصها التوزيعية من الدخل بالحصص التوزيعية الأخرى

يمكن استنتاج ثلاثة وظائف رئيسية للمحاسبة الوطنية

1- **الوظيفة التقليدية :** إعداد الجهات الرسمية للإحصائيات والمعطيات التي تقيس جوانب النشاط الاقتصادي(الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الإنتاج.....) وبذلك يمكن تكوين وصف متكامل لمختلف نشاطات المجتمع خلال فترة زمنية.

2- **الوظيفة التحليلية :** وتتمثل في تقييم أداء الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، وذلك بتحديد مواطن الضعف والقوة في هذا الاقتصاد على ضوء المعطيات الناتجة عن الوظيفة التقليدية.

3- **الوظيفية التنبؤية**: وهي أحدث الوظائف للمحاسبة الوطنية ،وتتحدد هذه الوظيفة من خلال مساهمتها في إعداد الميزانية الاقتصادية الوطنية وجدول التدفقات والموازنة الاقتصادية التقديرية ،كل هذه الأدوات تساعد على التنبؤ بالتحولات التي قد تشمل أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال سنة واحدة كالاستهلاك ، الادخار، الاستثمار.. إلخ

-5- مخطط أو مضمون المحاسبة الوطنية : يمكن القول أن المحاسبة الوطنية تعمل على تمثيل مختلف **التدفقات** و**المعاملات** التي تحدث بين القطاعات الاقتصادية للبلد خلال فترة زمنية معينة.

والشكل التالي يوضح نموذج مبسط لدورة اقتصادية في بلد معين يتكون من قطاعين (قطاع العائلات، قطاع المؤسسات)

التدفقات

يد عاملة (تدفق حقيقي)

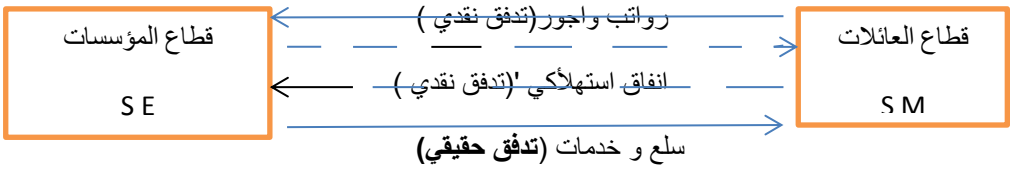

تدفق حقيقي

تدفق نقدي

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أنه هناك نوعين من التدفقات تحصل بين العائلات والمؤسسات

1- تدفقات حقيقية: تتمثل في السلع والخدمات التي تتلقاها العائلات من المؤسسات ،بالإضافة إلى عوامل الإنتاج **يد عاملة** التي تتلقاها المؤسسات من العائلات

2- تدفقات نقدية :تتمثل في الدخل الذي يحصل عليه العائلات نتيجة إنفاق قطاع المؤسسات، والعكس الدخل التي تحصل عليه المؤسسات نتيجة بيعها لسلعها

المعاملات

ويمكن تلخيص مختلف العمليات التي تتضمن المحاسبة الوطنية فمايلي:

- العمليات غير المالية(العمليات على السلع والخدمات، العمليات على التوزيع)
- العمليات المالية

العمليات غير المالية :

أ - العمليات على السلع و الخدمات :تبين لنا هذه العمليات مصادر السلع والخدمات المتداولة داخل الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى كيفية استعمال هذه السلع والخدمات المتداولة داخل الاقتصاد الوطني ، ولتوضيح ذلك لدينا المخطط الذي يبين دورة اقتصادية لبلد معين يتكون من أربعة قطاعات هي : قطاع العائلات،قطاع المؤسسات، قطاع الحكومي،القطاع الخارجي(باقي العالم).

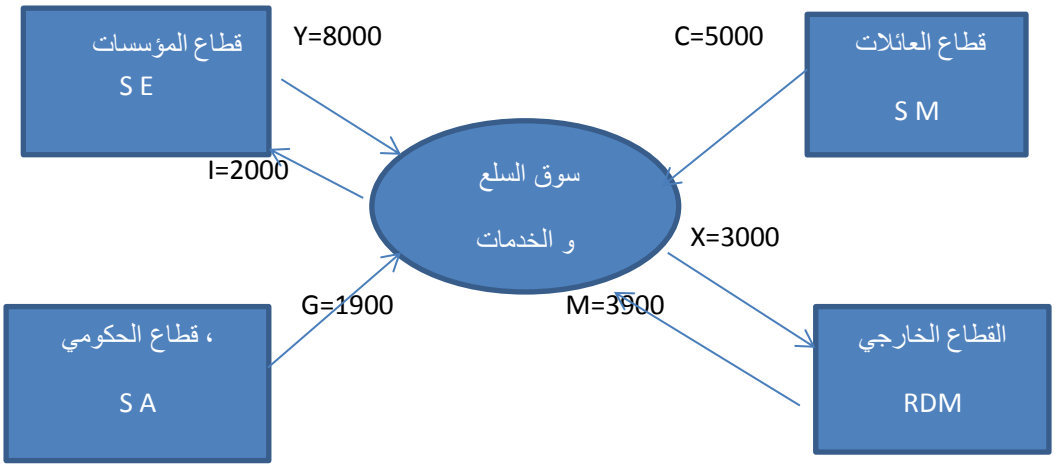

من خلال الشكل الذي يبين لنا أن السلع والخدمات المتداولة بين مختلف القطاعا ت الاقتصادية لهذا البلد وتتمثل في:

1-قطاع العائلات :هدفه الرئيسي الاستهلاك وكان بقيمة 5000 دج من السلع والخدمات

2-قطاع المؤسسات:هدفه الرئيسي الاستثمار وكان بقيمة 2000 دج وذلك من أجل الإنتاج والذي كان بمقدار 8000 دج

3-القطاع الحكومي : وهدفه الرئيسي الاستهلاك وكان بقيمة 900 1دج من السلع والخدمات

4-قطاع باقي العالم :وهدفه التصدير والاستيراد فكان التصدير بقيمة 3000 دج أما الاستيراد فكان بقيمة 3900 دج من السلع والخدمات.

وبذلك فهناك توازن اقتصادي كلي لهذا البلد وذلك لأن:

$$Y=C+I+G+X-M$$

$$8000=5000+2000+1900+3000-3900$$

أو بطريقة العرض والطلب حيث:

$$DG=C+I+G+X= 5000+2000+1900+3000=11900$$

$$OG=Y+M=8000+3900=11900$$

ومنه $DG=OG$

وبالتالي العرض يساوي الطلب ، فالاقتصاد في حالة توازن

-ب- العمليات على التوزيع :تبين لنا هذه العمليات كيفية توزيع المداخيل بين الأعوان الاقتصاديين(القطاعات الاقتصادية)داخل البلد ،ونميز من خلال هذا المثال عمليات التوزيع التالية:

-الأجور والمداخيل المدفوعة من قبل قطاع المؤسسات إلى قطاع العائلات ،

-الأجور المدفوعة من قبل القطاع الحكومي إلى قطاع العائلات،

-الضرائب المدفوعة من قبل العائلات والمؤسسات إلى القطاع الحكومي ،

والمخطط التالي يبين لنا عمليات التوزيع التي تحدث بين مختلف الأعوان الاقتصادية بالإضافة إلى العمليات على السلع والخدمات وذلك باستخدام المثال السابق :

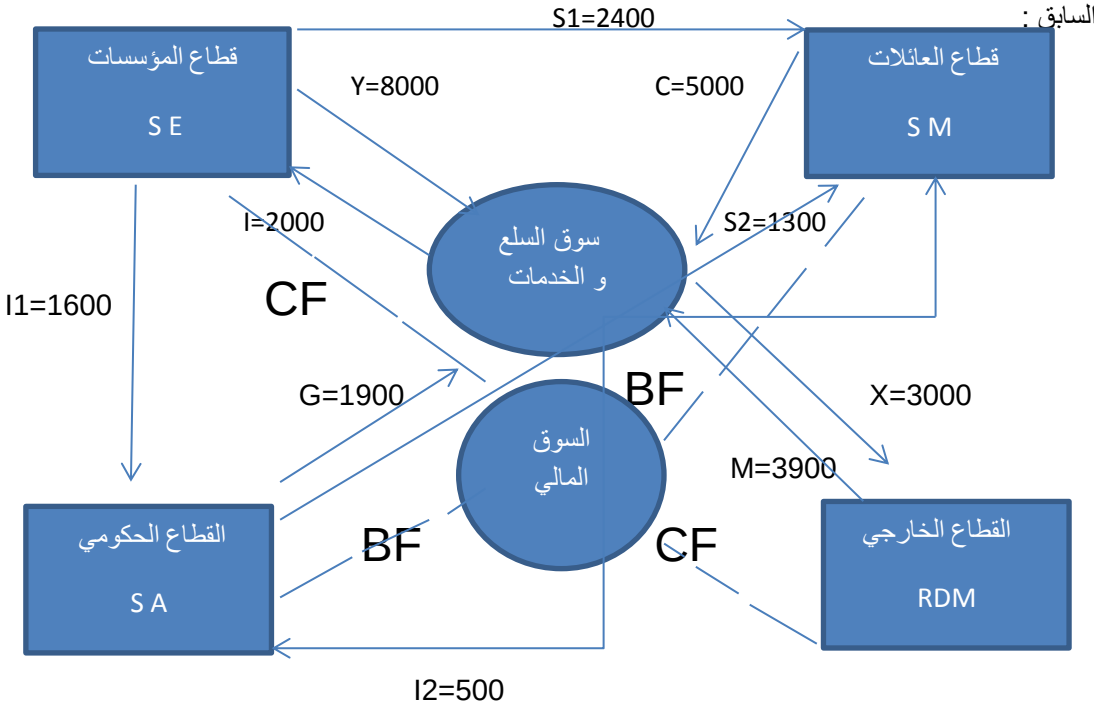

الأجور والمداخيل المقدمة من القطاع الحكومي إلى قطاع العائلات S2:

الضرائب المقدمة من قطاع المؤسسات إلى القطاع الحكومي I1:

الضرائب المقدمة من قطاع العائلات إلى القطاع الحكومي I2:

(طاقة التمويل) فائض CF: (احتياطات تمويل)عجز BF:

S.M قطاع العائلات S.E قطاع المؤسسات RDM قطاع العالم الخارجي S.A القطاع الحكومي

ومن خلال المخطط السابق يمكن تشكيل جدول الموارد و الإستحدامات لكل قطاع على حدى كما يلي :

01- قطاع العائلات :(جدول الموارد و الإستحدامات)

الموارد	الإستخدامات
S1=2400	C=5000
S2=1300	I2=500
BF=1800الرصيد	
المجموع 5500	5500

02- قطاع المؤسسات :

الموارد	الإستخدامات
Y=8000	I=2000
	I1=1600
	S1=2400
	CF=2000 الرصيد
المجموع 8000	8000

03- القطاع الحكومي :

الإستخـــدامات	المـــوارد
G=1900	I1=1600
S2=1300	I2=500
	الرصيد BF=1100
3200	المجموع 3200

04- قطاع العالم الخارجي

الإستخـــدامات	المـــوارد
X=3000 الرصيد CF=900	M=3900
3900	المجموع 3900

من خلال هذه الجداول نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية تعاني من خلل في مواردها واستخداماتها فقطاعات(،الحكومة، والعائلأت) تعاني من احتياج في التمويل(عجز) ،وذلك لأن استخداماتها أكبر من مواردها،أما قطاع المؤسسات لإقتصادية و العالم الخارجي قد حقق فائض (طاقة تمويل)،وذلك لكون مواردهما أكبر من استخداماتهما، ولتغطية العجز الذي تعاني منه القطاعات تلجأ للسوق المالي كما هو مبين في المخطط السابق، والذي حصل على تمويله من طرف قطاع المؤسسات لإقتصادية و العالم الخارجي (هدف السوق المالي هو الربط بين حاجة التمويل وفائض التمويل) ليحقق في الأخيرالتوازنCF=BF

ب-العمليات المالية :هي العمليات التي تبين كيفية تغطية العجز بالنسبة للقطاعات التي تعاني عجز التمويل ،بالإضافة إلى كيفية توظيف الأموال بالنسبة للقطاعات التي لها فائض في التمويل ،مع العلم أن مجموع قدرات التمويل لاقتصاد معين يساوي مجموع حاجات التمويل في نفس البلد وللتحقق من ذلك نستخدم المثال السابق:

CF=CF(M)+CF(E)+CF(A)+CF(RDM)

=0+2000+0+900=2900

BF=BF(M)+BF(E)+BF(A)+BF(RDM)

=1800+0+1100+0=2900

CF=BF=2900